

## الفصل الثانى

### الجزء والحرية الفكرية

١ - الحاجة فى الدنيا إلى الجزء:

خلق الإنسان وفى طبيعته ميل إلى الخير، وميل إلى الشر، حتى يكون له الاختيار بينهما، لأنه لو لم يكن له الاختيار بينهما لم يكن هناك معنى لما ميزه الله به من العقل، إذ لا وظيفة له إلا معرفة الخير والشر، ليميز بينهما، ويؤثر أحدهما فى الآخر باختياره، ويكون له ما كسب منهما، وعليه ما اكتسب.

وللخير سبيله فى سعادة بنى الإنسان، لأنه مجمع الصفات التى يستقيم بها حالهم، وتتنظم بها أمورهم، وقد أراده الله للناس وأمرهم به، لأن حكمة خلقه لهم إنما تظهر فى استقامة أحوالهم، وانتظام أمورهم.

وللشر سبيله فى شقاء بنى الإنسان، لأنه مجمع الصفات التى تسوء بها حالهم، ولا تستقيم بها أمورهم، وقد نهى الله الناس عنه وحذرهم منه، لئلا تفسد أحوالهم، وتضطرب أمورهم، ويكون خلقهم عبثاً لا فائدة فيه، تعالى الله عن العبث فى خلقه.

وما دام الإنسان فى طبيعته الميل إلى الخير والميل إلى الشر، وما دام الخير له شأنه فى استقامة أحوال الناس، وما دام الشر

له شأنه في فساد أحوالهم، فلا بد أن يكون هناك ما يساعد جانب الميل إلى الخير فيهم ليصرفهم إليه. ولا بد أن يكون هناك ما يقاوم جانب الميل إلى الشر فيهم ليصرفهم عنه.

ومن هنا كانت الحاجة في الدنيا إلى الجزاء، لأنه هو الذي يساعد جانب الميل إلى الخير في بني الإنسان، ويقاوم جانب الميل إلى الشر فيهم.

## ٢ - الجزاء الدنيوي والأخروي:

وهذا الجزاء بعضه في الدنيا من الحكومات الدينية أو الوضعية، وهو الجزاء الدنيوي، وبعضه في الآخرة من ثواب الجنة وعذاب النار، وهو الجزاء الأخروي.

وإنما احتيج إلى الجزاء الأخروي مع الجزاء الدنيوي، لأن الجزاء الدنيوي لا يكفي وحده، فقد يمكن لبعض من يفعل الشر أن يفر منه. فلا يناله جزاؤه في الدنيا عليه، وهذا يسهل لكثير من الناس فعل الشر في السر، لأن أعين الحكام قد لا تطلع عليهم، وكثيراً ما يتعذر عليهم الوصول إلى معرفتهم. فيمرحون في الجريمة سرّاً ما يمرحون، وينشرون من الفساد ما ينشرون، وأعين الحكام غافلة عنهم، وأيديهم عاجزة عن الوصول إليهم، فإذا وصلت إليهم فإنهم يكونون قد انتهكوا من الحرمات ما انتهكوا، فسلبوا الأموال، واستباحوا الأعراض، وقتلوا الأنفس. وفعلوا كل الموبقات.

وهذا إلى أن بعض الجرائم لا يعاقب عليها في الدنيا، كالكذب وخلف الوعد ونحوهما، وكذلك الحقد والحسد والغيبة والنميمة وما إليها، مما يوقع في أكثر الجرائم التي يعاقب عليها في الدنيا، من القتل والسرقه ونحوهما، ولكن يترك الجزاء عليها في الدنيا، لأن العادة جرت بعدم الجزاء عليها فيها، وللعادة حكمها في فرض العقوبات وعدم فرضها، ولأن بعضها من أعمال القلب التي لا يطلع الناس عليها، ولا عقاب إلا على ما يمكن الاطلاع عليه من الأفعال.

فلا بد مع الجزاء الدنيوي من جزاء أخروي، ولا بد أن يكون في الجزاء الأخروي ثواب وعقاب، فلا يقتصر على العقاب وحده كما يقتصر على الجزاء الدنيوي، بل يكون فيه ثواب على فعل الخير، وعقاب على فعل الشر، ممن يجازى الحسنه بعشر أمثالها، ولا يجازى السيئة إلا بمثلها، وهو الله تعالى.

أما في الدنيا فإنه لا معنى للثواب على فعل الخير، لأن فعل الخير فيها أكثره يدخل في باب التصدق بالمال، ويد المعطى لا تأخذ عطاء، وإنما تعطى فقط ولا تأخذ، وإلا كان ذلك تجارة لا معنى لها، وعبثاً لا داعي إليه، كما أن فعل الخير يدخل في باب الاستقامة، والاستقامة في الدنيا غالباً ما يكون جزاؤها معها، إذ يؤدي الخير إلى الخير، ويفضى صالح الأعمال إلى ثمراته المترتبة عليه، فلا يكون هناك معنى لإضافة ثواب آخر إليه.

والجزاء الدنيوى لا يعكس بشىء على الحرية الفكرية إذا سار فى طريقه المعقول، ولم يصل إلى شىء من الإعانات والتعسف، لأن الجزاء الدنيوى إذا سار فى طريقه المعقول لم يتناول إلا الجرائم التى تؤدى إلى فساد المجتمع، من القتل والسرقه ونحوهما مما اتفقت الشرائع السماوية والوضعية على تطهير المجتمع منه، وعلى العمل على التقليل من شره بفرض عقوبات دنيوية عليه.

وحينئذ يكون كل ما يدخل فى باب الحرية الفكرية فى مأمن من العقاب الدنيوى، لأنه يجب فتحه على مصراعيه، إذ لا يخشى على المجتمع منه، وإنما يقصده رواد الخير للإنسانية، ليصلوا بأفكارهم إلى ما فيه من سعادتها دنيا وأخرى، فإذا أصابوا بفضل من الله، وإذا وقعوا فى خطأ كانوا معذورين فيه، ولا يصح عقابهم بشىء ما عليه.

فإذا تعسف الحكام فى ذلك بالتضييق على الناس فى باب الحرية الفكرية، فإن الدين يكون بريئاً من هذا التعسف، لأن التعسف إنما يتصور فى القوانين التى يضعها الحكام ليحموا وسائل الطغيان. ويمنعوا من نقد أساليب الاستبداد والظلم.

أما القوانين السماوية فإنها من وحي الله تعالى إلى رسله عليهم السلام وهو أرحم على خلقه من الوالد على ولده، فلا يتصور فيها تعسف ولا إعنات، وإنما هى رحمة من الله تعالى للناس، وإذا

كان هذا شأنها لم يكن هناك خوف عليها من الحرية الفكرية، لأنه لا شيء يؤخذ عليها، إذ لا تحمى طغياناً، ولا تنصر ظلماً، ولا تساعد استبداداً، وإنما الحاكم فى الدين فرد من الناس، يصيب ويخطئ، ولكل فرد من الناس حق إرشاده وتقويمه، ولا حرج عليه إذا قام بهذا الحق، ولا عقاب عليه فيه من حاكم أو غيره.

#### ٤- الحرية الفكرية والجزاء الأخرى:

وكذلك الجزاء الأخرى لا يعكر بشيء على الحرية الفكرية، لأنها فى الحقيقة مرتبطة بالجزاء الدنيوى لا الأخرى، وهذا يرجع إلى أن الجزاء الأخرى ليس إلا مجرد ترغيب فى الثواب وتحذير من العقاب، فلا إلزام فيه ولا إكراه بعقاب دنيوى، وهذا هو الذى ينافى الحرية الفكرية، بخلاف كل من الترغيب فى الثواب والتحذير من العقاب، لأنه هداية وإرشاد، فمن شاء اهتدى ففاز بالثواب ونجا من العقاب، ومن لم يشأ لم يهتد ولم يفز بالثواب ولم ينج من العقاب، وهذه هى الحرية الفكرية بكامل معناها، ولا سيما عند من لا يؤمن بحياة بعد هذه الحياة، فلا يكون عنده ثواب ولا عقاب بعدها، ولا يكون فى ترغيبنا له بالثواب وتحذيرنا له بالعقاب ما يخافه ويخشاه، لأنه لا يؤمن بثواب ولا عقاب بعد هذه الحياة.

على أن الإسلام لا يغلق باب الاجتهاد على الناس، بل يفتحه أمامهم على مصراعيه، والمجتهد عنده لا إثم عليه فيما اجتهد فيه

ولو أخطأ طريق الصواب، بل من اجتهد عنده وأصاب فله أجران، ومن اجتهد عنده وأخطأ فله أجر واحد، فالمصيب يأخذ أجرين على اجتهاده وصوابه، والمخطيء يأخذ أجراً واحداً فقط على اجتهاده، ولا يثاب على خطئه بل يعذر فيه فقط.

ولكن المجتهد لا يعذر عند الجمهور في خطئه إذا وصل إلى حد الكفر، وهذا إنما يكون بإنكار أصل من الأصول الدينية المعلومة بالضرورة، مثل الإيمان بالله تعالى، من العقائد ومثل وجوب الصلاة، من الفروع العلمية.

وهناك فريق آخر على رأسه الجاحظ والعنبري من أئمة المعتزلة يرى أنه لا إثم على المجتهد مطلقاً، وإنما الإثم على المعاند فقط، وهو الذي يعرف الحق ولا يؤمن به عناداً واستكباراً، فالمجتهد المخطئ عند هذا الفريق غير آثم، ولو أداه اجتهاده إلى الكفر الصريح، لأن تكليفه عندهم بنقيض اجتهاده تكليف بما لا يطاق والتكاليف بما لا يطاق ممتنع شرعاً وعقلاً، وقد أجاب الجمهور عن هذا بأن التكليف بما لا يطاق ممكن غير ممتنع عقلاً ولا عادة، فلا يكون من المستحيل في شيء، وفي هذا الجواب من الضعف ما هو ظاهر، لأن الله تعالى يقول في الآية ٢٨٦ من سورة البقرة: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾.

ولا شك أن مذهب هذا الفريق ظاهر في نفي الإثم مطلقاً عن المجتهد المخطئ بمقتضى دليلهم السابق، ولكن بعض المتكلمين

رأى متطفلا عليه أن يقيده ببعض المسائل الخلافية بين الفرق الإسلامية، مثل نفى رؤية الباري تعالى، ومثل القول بخلق القرآن، فلا يدخل فيه ما هو من الكفر الصريح، ولكن هذا خلاف مذهب هذا الفريق كما هو ظاهر.

وقد استدل الجمهور لمذهبهم بإجماع المسلمين قبل ظهور هذا الفريق على وجوب قتال الكفار مطلقا، وعلى أنهم من أهل النار مطلقا، وهذا من غير فرق بين معاند منهم وغير معاند، ولو كانوا غير آثمين لما ساء قتالهم، ولما كانوا من أهل النار أيضًا.

والشق الأول من دليل الجمهور مبني على مذهبهم في وجوب قتال الكفار على كفرهم، وقد ثبت في عصرنا بطلان هذا المذهب، لقوله تعالى في الآية ٢٥٦ من سورة البقرة: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

وكل آيات القتال في القرآن ظاهرة في أن قتالنا الكفار مسوق بقتالهم لنا، فنحن نقاتلهم على قتالهم لنا، لا على كفرهم، وقد بينت هذا في بعض كتبي. وبينه السيد محمد رشيد رضا في تفسير الآية السابقة من سورة البقرة، فلا داعي إلى ذكره الآن هنا، وسيأتي في موضعه من هذا الكتاب.

والشق الثاني من دليل الجمهور فيه مصادرة على المطلوب، لأن أصل النزاع بين الجمهور وهذا الفريق في كون الكفار غير المعاندين آثمين ومن أهل النار، أو غير آثمين ولا من أهل النار،

ودعوى الإجماع فى ذلك لا قيمة لها، لأن الإجماع لا بد له من دليل يستند عليه، والدليل قائم عند هذا الفريق على أن الكفار غير المعاندين غير آثمين.

وقد ذهب الشيخ محمود شلتوت فى كتابه (الإسلام عقيدة وشريعة) إلى رأى هذا الفريق، فذكر أن من لم يؤمن بالله ولا برسله ولا بنحو ذلك لا تجرى عليه أحكام المسلمين فيما بينهم وبين الله، وفيما بينهم بعضهم وبعض، وليس معنى هذا أن من لم يؤمن بشيء من ذلك يكون كافرًا عند الله يخلد فى النار، وإنما معناه أنه لا تجرى عليه فى الدنيا أحكام الإسلام، فلا يطالب بما فرضه الله على المسلمين من العبادات، ولا يمنع بما حرّمه الإسلام كشرب الخمر وأكل الخنزير والاتجار بهما، ولا يغسّله المسلمون إذا مات ولا يصلون عليه، ولا يرثه قريبه المسلم فى ماله، كما لا يرث هو قريبه المسلم إذا مات.

أما الحكم بكفره عند الله فهو يتوقف عن أن يكون إنكاره لتلك العقائد أو لشيء منها بعد أن بلغته الدعوة على وجهها الصحيح، واقتنع بها فيما بينه وبين نفسه، ولكنه أبى أن يعتنقها ويشهد بها عنادًا واستكبارًا، أو طمعًا فى مال زائل أو جاه زائف، أو خوفًا من لوم فاسد، فإذا لم تبلغه تلك العقائد، أو بلغته بصورة منفردة، أو صورة صحيحة ولم يكن من أهل النظر، أو كان من أهل النظر ولكن لم يوفق إليها، وظل ينظر ويفكر طلبًا للحق حتى أدركه

الموت أثناء نظره، فإنه لا يكون كافرًا يستحق الخلود في النار عند الله.

ومن هنا كانت الشعوب النائية التي لم تصل إليها عقيدة الإسلام، أو وصلت إليها بصورة سيئة منفرة، أو لم يفقهوا حجته مع اجتهادهم في بحثها - بمنجاة من العقاب الأخرى للكافرين، ولا يطلق عليهم اسم الكفر.

والشرك الذي جاء في القرآن أن الله لا يغفره هو الشرك الناشئ عن العناد والاستكبار، الذي قال الله في أصحابه: ﴿وَحَدِّثُوا بِهَا وَأَسْتَقِنْتَهَا أَنفُسَهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ الآية ١٤ من سورة النمل.

وهذا صريح في اختيار الشيخ محمود شلتوت لمذهب هذا الفريق، لولا أنه خلط بين مذهب هذا الفريق ومذهب الجمهور فيما رتبته على ما ذهب إليه من النتيجة المقصودة، وهو أن كل من كان من الكفار من أهل النظر ينظر ويفكر طلبًا للحق حتى أدركه الموت أثناء نظره، فإنه لا يكون كافرًا يستحق الخلود في النار عند الله.

فإن هذا ليس محل الخلاف بين مذهب الجمهور ومذهب هذا الفريق في الكافر غير المعاند، بل قد يكون محل اتفاق بين الجمهور وهذا الفريق، لأنه مات طالبًا للحق ولم يصل إلى رأى قاطع، وليس هذا هو الذي يخالف فيه هذا الفريق مذهب الجمهور، وإنما الذي يخالف فيه الجمهور هو مَنْ نَظَرَ واجتهد فأداه اجتهاده في حياته

إلى الكفر الصريح، وهذا هو الذى لم يشر الشيخ محمود شلتوت إليه، مع أنه فيما نقلناه عنه من رأى هذا الفريق الذى يفرق بين الكافر المعاند وغير المعاند.

\*\*\*